

Distr.: General
16 September 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد عن أعمال اجتماعه المعقود في فيينا من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2020

أولاً- مقدّمة

1- قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/3، أن ينشئ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية مؤقتاً بغية تقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد.

2- وقرّر المؤتمر أن يضطلع الفريق العامل بالمهام التالية:

- (أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛
- (ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛
- (ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛
- (د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.

3- وواصل المؤتمر الترحيب بالجهود، التي يبذلها الفريق العامل في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف، بما في ذلك في قراره 8/8، كما رحب في ذلك القرار بالجهود المستمرة التي يبذلها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف بشأن مبادراتها وممارساتها الجيدة فيما يتعلق بالمواضيع التي نظر فيها الفريق العامل في اجتماعيه المعقودين في فيينا في الفترة من 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر 2018 ومن 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019. وشدد المؤتمر على أهمية الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في الاجتماعين المذكورين أعلاه، وشجع الدول الأطراف على تنفيذها حسب الاقتضاء. وقرر أيضاً أن يواصل الفريق العامل عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ ولايته المتعلقة بمنع الفساد، وأن يعقد الفريق اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر التاسعة. وعلاوة على ذلك، طلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تواصل توفير تلك المعلومات، وطلب إلى الأمانة، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها بصفتها مرصداً دولياً، وذلك بالقيام بعدة أمور منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل بإدراج المعلومات ذات الصلة.

4- وطلب المؤتمر إلى الأمانة في قراره 1/6، كما أشير إلى ذلك في مقرّره 1/7، أن تنظّم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.



5- وامتتالا لقرار المؤتمر 7/8 المعنون "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد"، قرر الفريق العامل أن يدرج مسألة "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد" (المادة 6 من الاتفاقية) كموضوع للمناقشة في عام 2020.

ثانياً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

- 6- عقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد اجتماعه الحادي عشر في فيينا، في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2020، وعقدت جلساته بشكل هجين (بالحضور الشخصي والمشاركة عبر الإنترنت).
- 7- وعقد الفريق العامل خمس جلسات تحت رئاسة حارب سعيد العميمي (الإمارات العربية المتحدة)، رئيس المؤتمر في دورته الثامنة، وعقد معظمها بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ.
- 8- ونظر الفريق العامل في البند 2 من جدول أعمال بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ.
- 9- وأشار الرئيس، عند افتتاح الاجتماع، إلى القرار 2/3 الذي أنشأ المؤتمر بموجبه الفريق العامل وحدد مهامه، ومن ضمنها مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد وتيسير تبادل المعلومات والخبرات. وأشار أيضاً إلى قرار المؤتمر 7/8، الذي نص على إدراج مسألة تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد (المادة 6 من الاتفاقية) في جدول أعمال الفريق العامل.
- 10- وأشار رئيس قسم دعم التنفيذ في فرع مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة/المكتب) إلى نطاق الاتفاقية بوصفها إطاراً عالمياً لمكافحة الفساد، وأشار إلى الأهمية التي أولها المؤتمر للمنع في عدة قرارات اتخذها في دورته الثامنة. وأكد أن الفريق العامل واصل، منذ اجتماعه الأول، في عام 2010، تقديم المساعدة على تجميع المعارف في مجال مكافحة الفساد، وأتاح للدول فرصة تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية. وأكد للفريق العامل أن جميع المعلومات التي جمعتها الأمانة سوف يستمر نشرها على صفحات الفريق العامل على الإنترنت.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- 11- أقرَّ الفريقُ العامل، في 31 آب/أغسطس، جدول الأعمال التالي:
- 1- المسائل التنظيمية:
- (أ) افتتاح الاجتماع؛
- (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 2- تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة:
- (أ) الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد: تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد (المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)؛
- (ب) توصيات أخرى.
- 3- الأولويات في المستقبل.
- 4- اعتماد التقرير.

جيم - الحضور⁽¹⁾

12- حضر اجتماع الفريق العامل ممثلو الدول التالية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بوتان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكي، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، دولة فلسطين، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشوس، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

13- ومُثِّل في الاجتماع الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

14- ومُثِّلت بمراقبين كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التالية: معهد بازل للحكومة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

15- ومُثِّلت أيضاً المنظمات الحكومية الدولية التالية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس أوروبا، مجلس الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، منظمة التعاون الاقتصادي، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنظمة الدولية لقانون التنمية، المنظمة الدولية للهجرة، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة الدول الأمريكية، منظمة الجمارك العالمية.

ثالثاً - تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة⁽²⁾ والتوصيات التي اتفق عليها الفريق العامل في اجتماعه المعقود في أيلول/سبتمبر 2019

ألف - الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد: تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد (المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

16- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للبند 2 المتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة ودعا المشاركين إلى عرض ملاحظاتهم وتعليقاتهم في أعقاب العرض الاستهلاكي الذي قدمه ممثلو الأمانة.

(1) تستند قائمة الحضور الواردة في هذا التقرير إلى الاتصالات المؤكدة عبر الإنترنت والمشاركة بالحضور الشخصي.

(2) القرار 3/8، المعنون "تعزيز النزاهة في القطاع العام لدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"؛ والقرار 7/8، المعنون "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد"؛ والقرار 8/8، المعنون "متابعة إعلان مراكز بشأن منع الفساد"؛ والقرار 10/8، المعنون "قياس الفساد"؛ والقرار 11/8، المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية"؛ والقرار 12/8، المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة"؛ والقرار 13/8، المعنون "إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا المعنية بمراجعة الحسابات وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية".

17- وقدّم ممثل للأمانة ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بشأن تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد (الفقرتان 1 و 2 من المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) (CAC/COSP/WG.4/2020/4) وإضافتها (CAC/COSP/WG.4/2020/4/Add.1) وشكر الدول الأطراف على المعلومات التي قدمتها قبل الاجتماع والتي شكلت أساساً لهاتين الوثيقتين. وشدد الممثل على أهمية دور هيئات مكافحة الفساد في منع الفساد. وعلاوة على ذلك، أعلن الممثل عن إصدار المنشور الذي يتضمن تعليقات كولومبو على إعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد، والمعنون *Colombo Commentary on the Jakarta Statement on Principles for Anti-Corruption Agencies*، إلكترونيًا على الموقع الشبكي لمكتب المخدرات والجريمة.⁽³⁾ وأشار إلى أنّ "تعليقات كولومبو" تهدف إلى توفير التوجيه لصانعي السياسات والقرارات بشأن سبل تعزيز استقلالية هيئات مكافحة الفساد.

18- وأشار مناظر من موريشيوس إلى أنّ مصطلح "فعال" يتجسد في العديد من قرارات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وفي عدة مواد من الاتفاقية. وأكد أنه، على الرغم من اعتماد تشريعات وتدابير وأدوات عقب الاستعراضات المنجزة في إطار آلية استعراض التنفيذ، لا تزال هناك أسئلة بشأن فعالية جهود مكافحة الفساد وأثرها وقدرتها على تحقيق أهداف الاتفاقية. وسلط الضوء على عدّة عوامل تدل على نجاح جهود مكافحة الفساد، وهي: استقلالية هيئة أو هيئات مكافحة الفساد؛ ووجود إطار قانوني شامل؛ وتخصيص الحكومات للموارد الكافية؛ والتعاون الداخلي والإقليمي والدولي؛ وحجز الموجودات المرتبطة بالأنشطة الإجرامية؛ ووجود موظفين متخصصين؛ وثقة الجمهور ومشاركة المجتمع المدني؛ وعدد الإدانات؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والانضمام إلى المعاهدات الدولية، مثل الاتفاقية. كما أبرز المناظر أنّ تحديات كثيرة لا تزال قائمة في مجال مكافحة الفساد، مثل عدم ملاءمة الأطر القانونية، وعدم كفاية القدرات والموارد اللازمة للاستجابة لتوقعات الجمهور، ومحدودية التعاون الداخلي والدولي، ومحدودية خبرة الموظفين، وعدم ملاءمة النظم القضائية، وعدم ملاءمة آليات الإبلاغ عن المخالفات، والصعوبات القائمة في مجال تبادل المعلومات. وأبرز كذلك أنّ أداء هيئات مكافحة الفساد كثيرًا ما يُقاس على مستوى النواتج ونادراً ما يُقاس على مستوى النتائج أو التأثير. وبغية تقييم فعالية جهود مكافحة الفساد، اقترح المناظر، في جملة أمور، وضع مؤشرات للفعالية ورصدها، مع استكمالها بتطوير أدوات لقياس الفساد.

19- وأفاد مناظر من الولايات المتحدة بأن قانون الولايات المتحدة بشأن قواعد السلوك الأخلاقي الحكومي لعام 1978 قد نص على إنشاء مكتب قواعد السلوك الأخلاقي الحكومي، بهدف منع الفساد وحالات تضارب المصالح داخل الفرع التنفيذي الاتحادي. وبموجب هذا القانون أيضاً، أنشئ نظام لإقرارات الذمة المالية من أجل استبانة حالات تضارب المصالح الحقيقية أو المحتملة، وألزم الوكالات الحكومية بالتعاون مع مكتب قواعد السلوك الأخلاقي الحكومي. وأبرز المناظر أنّ الهدف الرئيسي لهذا المكتب هو المنع. وقد وضع المكتب، في جملة أمور، معايير لقواعد السلوك الأخلاقي وهو يشرف على البرامج الإلزامية لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بالوكالات الحكومية. وتتناول هذه البرامج اللوائح التنظيمية الخاصة بإقرارات الذمة المالية، وتثقيف الموظفين وإسداء المشورة لهم، وإنفاذ معايير قواعد السلوك الأخلاقي، وهي تخضع للاستعراض والتحديث بصورة منتظمة. ويقوم المكتب بإصدار توصيات متاحة للعموم من أجل معالجة أوجه القصور في برامج قواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بالوكالات.

20- وأفادت مناظرة من شيلي بوجود هيئات متعددة لمكافحة الفساد في شيلي، منها مكتب المراقب المالي العام، ووحدة التحليل المالي، ومجلس الدفاع الحكومي، والمجلس الحكومي العام للمراجعة الداخلية للحسابات،

(3) يمكن الاطلاع على المنشور على العنوان الشبكي: www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2020/20-00107_Colombo_Commentary_Ebook.pdf

ومجلس الشفافية، ومكتب المدعي العام للدولة، ومكتب المدعي العام الاقتصادي الوطني. واستقلالية العديد من هذه المكاتب مضمونة بموجب الدستور أو القانون. وينظم المركز الحكومي لدراسات الإدارة دورات لبناء القدرات لفائدة الموظفين العموميين والممارسين والطلاب والمجتمع المدني. وتركز هذه الدورات على كيفية التعامل مع حوادث الفساد المشتبه فيها. وأبرزت المناظرة أنّ تحالفاً لمكافحة الفساد قد شكّل بين المؤسسات العمومية وهيئات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية. وأكدت أيضاً أن زيادة الوعي لدى الموظفين العموميين والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة ومشاركتهم، فضلاً عن الشفافية في تخطيط المشاريع ورصدها وتقييمها، أمور هامة في تعزيز فعالية المؤسسات. كما شددت على أهمية المساءلة، حيث يطلب من مختلف المؤسسات الإبلاغ عن النتائج وتوفير المعلومات المالية من خلال بوابة مخصصة لتعزيز الشفافية.

21- وأفادت مناظرة من إسبانيا بوجود هيئات متعددة لمكافحة الفساد في إسبانيا. فقد أنشئت الدائرة الوطنية لتنسيق مكافحة الاحتيال في عام 2014. وتوجد هيئات أخرى على مستويات فرعية مختلفة في جزر البليار وبرشلونة وجزر الكناري وكاتالونيا وإقليم بلنسية وغاليسيا ومدريد. وتشمل العناصر الرئيسية لضمان الكفاءة الاستقلالية، ووجود الموظفين المتخصصين، وتوافر الموارد المالية، والتعاون الوطني والدولي، والرقابة الداخلية، ومدونات قواعد السلوك، وحماية المبلغين عن المخالفات، ومشاركة المواطنين، واستخدام التكنولوجيا، والتوجه نحو خدمة الجهات المتعامل معها، ووجود بيئة تمكينية. وعلى الصعيد الوطني، تشارك جميع هيئات مكافحة الفساد في شبكة مكونة من وكالات مكافحة الفساد والموظفين العاملين في هذا المجال. وهناك طرائق مختلفة لضمان استقلالية هيئات مكافحة الفساد. ففي الدائرة الوطنية لتنسيق مكافحة الاحتيال، لا يسمح للموظفين العموميين بتلقي التعليمات من أي سلطة أخرى. وتقوم مختلف الوكالات بإعداد خطط وتقارير سنوية ونشرها.

22- وأفاد مناظر من الإمارات العربية المتحدة بأن ديوان المحاسبة هو الهيئة الرئيسية المعنية بمنع الفساد في بلده. وأضاف أن بعض العناصر أساسية لضمان فعالية هيئات مكافحة الفساد، وهي: الاستقلالية؛ وإسناد ولاية محددة لهذه الهيئات؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ والتعاون الداخلي والدولي؛ والتعاون مع المجتمع المدني. وأشار المناظر إلى أن ديوان المحاسبة أنشئ بموجب الدستور وقانون اتحادي، حدّث في عام 2011، من أجل التحقيق في حالات الاحتيال والفساد المشتبه فيها والإشراف على إدارة الأموال العمومية. وهكذا، فهذه المؤسسة لديها ولاية تتعلق بالمنع والتحقيق. وهي تضطلع بعمليات لمراجعة الامتثال المالي وبتحقيقات لتقصي الحقائق بشأن الاحتيال والفساد؛ وتتمتع بسلطات واسعة لتنفيذ ولاياتها، بما في ذلك استعراض الوثائق، وطلب الاطلاع على البيانات المالية، وفحص البيانات الإلكترونية، واستجواب الشهود. واستقلالية ديوان المحاسبة منصوص عليها في الدستور. وهو يقوم بإعداد ونشر تقارير عن أنشطته؛ ويستخدم تكنولوجيا المعلومات لكشف الفساد؛ ويوفر التدريب لموظفيه على نحو منظم. وأخيراً، يتعاون ديوان المحاسبة مع الشركاء على الصعيدين الدولي والإقليمي ويشجع على إشراك المجتمع المدني.

23- وأطلع العديد من المتكلمين الفريق العامل على الإطار التشريعي والمؤسسي والاستراتيجي المعتمد أو المعدل، لتحقيق أغراض منها الاستجابة للتوصيات المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ. وأشار العديد من المتكلمين إلى مبادئ الكفاءة والشفافية والمساءلة في مجال منع الفساد.

24- وأبرز عدة متكلمين أهمية ضمان استقلالية هيئات مكافحة الفساد وكفاية الموظفين المتخصصين لديها وتوفير التمويل الكافي لها. وشدد بعض المتكلمين على الحاجة إلى ضمان النزاهة الداخلية في هيئات مكافحة الفساد وملاءمة إجراءات التشغيل الموحدة بهدف تيسير التحقيقات في المخالفات المزعومة.

25- وشدد عدة متكلمين على أهمية الالتزام السياسي الرفيع المستوى بهدف تعزيز واعتماد إصلاحات تشريعية فعالة وسياسات لمكافحة الفساد تتماشى مع الاتفاقية.

- 26- وشدد العديد من المتكلمين على أن التعاون بين المؤسسات يعزز فعالية هيئات مكافحة الفساد، وعلى أهمية وضوح الولايات المسندة إليها في ضمان اتباع نهج وطنية متسقة وفعالة في مكافحة الفساد. وأشار أحد المتكلمين إلى أن المنع مهم، لكن التحقيق الفعال في القضايا والفصل فيها يمكن أن يكون رادعا هاما للفساد.
- 27- وأبرز عدة متكلمين أهمية التكنولوجيا في تعزيز فعالية هيئات وجهود مكافحة الفساد، في سياقات عديدة منها سياق جائحة مرض فيروس الكورونا ("كوفيد-19"). ومن الأمثلة على ذلك أتمتة الخدمات، والإفصاح عن الموجودات عبر الإنترنت، والاشتراء الإلكتروني، واستخراج البيانات وتحليلها، وآليات الإبلاغ عن المخالفات عبر الإنترنت، لتمكين المواطنين من الإبلاغ عن الاحتيال والفساد.
- 28- وأبرز عدة متكلمين أهمية تدريب الموظفين العموميين على مدونات قواعد السلوك وتضارب المصالح والإفصاح عن الموجودات ووسائل الإبلاغ عن حوادث الفساد. وأشار المتكلمون إلى أهمية إرساء ثقافة النزاهة في القطاع العام.
- 29- وأبرز أحد المتكلمين أن من أكثر الوسائل فعالية في منع الفساد كفالة تمتع المجتمع المدني ووسائل الإعلام بالحرية والاستقلالية والحيوية، من أجل ضمان كشف المخالفات والتصدي لها.
- 30- وشدد العديد من المتكلمين على أهمية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في أعمال هيئات مكافحة الفساد وفي وضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لمكافحة الفساد وتنفيذها ورصدها. وأكد المتكلمون أيضاً على أهمية المبادرات المتعلقة بالحصول على المعلومات والحكومة المفتوحة وشفافية الملكية النفعية في ضمان المشاركة المدنية والمساءلة العمومية.
- 31- ورحب عدة متكلمين بتعليقات كولومبو على إعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد، التي أعدت في اجتماع فريق خبراء عالمي معني بمبادئ جاكرتا، استضافته حكومة سري لانكا في تموز/يوليه 2018، وأصدرتها الأمانة في الاجتماع الحالي للفريق العامل.
- 32- وشدد متكلمان على أهمية إجراء تقييمات لمخاطر الفساد في المؤسسات العمومية كوسيلة فعالة لمنع الفساد.
- 33- واقترح بعض المتكلمين وضع تدابير لتقييم فعالية هيئات مكافحة الفساد وأثرها. وأكدت إحدى المتكلمات أن هذه التقييمات يمكن أن تتيح فرصة للدفع بعجلة إصلاح الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد. وفي الوقت نفسه، رأى بعض المتكلمين أن وضع تدابير عالمية سيكون أمراً معقداً، بالنظر إلى اختلاف الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد باختلاف البلدان. واقترح أحد المتكلمين تشجيع الدول على وضع هذه التدابير بشكل فردي، بما يجسد سياقاتها الوطنية الخاصة، بدلاً من اتخاذ تدابير عالمية.
- 34- ولاحظ أحد المتكلمين أنه، بالنظر إلى أن لا قرار المؤتمر 7/8 ولا الاتفاقية يتطلبان وضع تدابير لتقييم فعالية هيئات مكافحة الفساد، فليس لدى الفريق العامل ولاية للعمل على وضع مثل هذه التدابير.
- 35- وشجع عدة متكلمين الفريق العامل على مواصلة جمع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها الدول الأطراف في تنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، ومن ثم ضمان تنفيذ القرار 7/8 المعنون "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد".

باء - توصيات أخرى

- 36- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للمناقشة في إطار البند 2 (ب) المتعلق بالتوصيات الأخرى، ووجه انتباه المشاركين إلى الولاية المسندة إلى الفريق العامل فيما يتعلق بتقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته.

37- وعرض ممثل للأمانة آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة، مع التركيز على منع الفساد، وقدم إطلالة عامة على جميع الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى تموز/يوليه 2020، بما يشمل الجوانب المتعلقة بتأثير جائحة "كوفيد-19" على عملها.

38- ففي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى تموز/يوليه 2020، نفذ مكتب المخدرات والجريمة 164 نشاطاً لمنع الفساد، بما يشمل توفير المساعدة التقنية بهدف ضمان أن تتصدى الدول بمؤسساتها وبأطرها القانونية والسياساتية للفساد، وأن تزيد الدول الأطراف من قدرتها على منع الفساد ومكافحته على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وكان من بين تلك الجهود أيضاً إعداد منتجات معرفية، منها مثلاً دليل عملي عن إعداد وتنفيذ آليات الإبلاغ في مجال الرياضة بعنوان *Reporting Mechanisms in Sport: A Practical Guide for Development and Implementation*، ودليل عن تقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية بعنوان *State of Integrity: A Guide on Conducting Corruption Risk Assessment in Public Organizations*، وتعليقات كولومبو على إعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد ودليل عن التصدي للفساد معد من أجل السلطات المعنية بإدارة الأحياء البرية بعنوان *A Guide on Addressing Scaling back Corruption: Corruption for Wildlife Management Authorities*.

39- وأفاد ممثل للأمانة بأن القيود المفروضة نتيجة لجائحة "كوفيد-19" قد أدت إلى التوسع في تقديم المساعدة التقنية إلكترونياً، مع زيادة التركيز على أدوات بناء القدرات، وسلط الضوء أيضاً على إعداد ثلاث ورقات سياساتية متصلة بمنع الفساد في سياق حالة الطوارئ الصحية العالمية المتعلقة بجائحة "كوفيد-19"، وتهدف هذه الورقات إلى تعزيز المساءلة، والتصدي لجوانب الفساد المتعلقة بتخصيص وتوزيع حزم تدابير الإنقاذ الاقتصادي في حالات الطوارئ، ومنع الفساد في مجال الرياضة.

40- وعرض ممثل للأمانة آخر المستجدات بشأن استخدام مبادرات ومصادر البيانات المفتوحة لمنع الفساد، بما في ذلك التصورات المتعلقة بالبيانات المفتوحة وأنواع البيانات والمعلومات التي تستخدمها الدول الأطراف والنهج والمبادرات ذات الصلة.

41- وأشار الممثل إلى أن جميع الدول الأطراف التي قدمت معلومات عن هذا الموضوع قد أكدت أهمية مبادرات ومصادر البيانات المفتوحة في تحسين الشفافية والمساءلة. وقد سعى الكثير منها إلى إنشاء منصات على الإنترنت تقدم معلومات للجمهور عن عدد من المواضيع، من بينها الفساد والجرائم المتصلة به، والإنفاق العام والمشتريات العمومية، وجداول مرتبات الموظفين العموميين وغيرهم من العاملين. وقد مكنت بعض هذه المنابر المواطنين من المشاركة النشطة بأساليب مختلفة، مثل إتاحة الفرصة لهم للتعليق على مشاريع القوانين. وأفادت الدول الأطراف بأن استخدام المنصات الإلكترونية قد ازداد خلال جائحة "كوفيد-19"، حيث قام بعضها بوضع منصات مفتوحة لتبادل المعلومات بشأن التدابير المتخذة لمعالجة الأزمة. وقد أكدت الدول الأطراف أيضاً على ضرورة تعزيز حماية خصوصية البيانات وتجهيل المعلومات الحساسة عن طريق إدخال تغييرات على التشريعات والممارسات الإدارية. وأشارت الدول الأطراف إلى ضرورة اعتماد أدلة عملية ومرجعية مناسبة في هذا الشأن لضمان أن تكون المؤسسات العمومية على دراية بالبيانات المفتوحة وأن تتمكن من وضع وتنفيذ أطر لزيادة الشفافية على النحو المناسب.

42- واقترح ممثل الأمانة أن ينظر الفريق العامل في السبل التي يمكن بها للدول الأطراف أن تمضي قدماً في تعزيز جهودها الرامية إلى إعداد وتنفيذ واعتماد مبادرات لتوفير البيانات المفتوحة وتطوير مصادرها والتوسع في تبادل المعلومات في هذا المجال.

43- وأشار ممثل الأمانة إلى أنّ الفريق العامل قد يود أن يطلب إلى مكتب المخدرات والجريمة مواصلة جهوده لدعم الدول الأطراف في تنفيذ المواد 9 و10 و13 من الاتفاقية من خلال إعداد المواد التدريبية وحلقات العمل والمبادرات الأخرى اللازمة في هذا الشأن.

44- وردا على استفسار من إحدى الدول الأطراف، عرضت ممثلة للأمانة آخر المستجدات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 12/8 المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة". وذكرت أن 10 بلدان قد قامت، بدعم من المكتب، بإجراء عمليات تقييم لمخاطر الفساد المتعلقة بالجرائم المؤثرة على البيئة، وأن 9 بلدان أخرى سوف تحذو حذوها قريباً؛ وأوضحت أن الأمانة قد قدمت المزيد من الدعم لتعزيز القدرة على إجراء التحقيقات المالية في 7 بلدان. كما تناولت بالتفصيل المنشورات الأخيرة الصادرة عن المكتب وذكرت أن الأمانة تعترم إجراء دراسة سوف تعرض على الفريق العامل في اجتماعه الثاني عشر. وأشارت إلى أن هناك اقتراحاً باتخاذ مزيد من الإجراءات مازال متاحاً للعرض، عند الطلب، لمن قد يهمه الأمر من الجهات المانحة.

45- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، قدم متكلمان معلومات عن الجهود التي يبذلها بلد كل منهما لتعزيز الشفافية والمشاركة العامة من خلال استخدام البيانات المفتوحة.

46- وأفاد أحد المتكلمين بأن الجهود التي بذلها بلده من أجل التصدي لعواقب جائحة "كوفيد-19" أدت إلى زيادة مخاطر الفساد. وأشار إلى أن بلده قد أجرى مراجعة لإطاره القانوني من أجل ضمان التصدي للتحديات التي تطرحها حالة الطوارئ الصحية العالمية والوفاء بالتزاماته بموجب الإطار القانوني الدولي ذي الصلة.

47- وقدم أحد المتكلمين معلومات عن برنامج بلده التعليمي في مجال مكافحة الفساد والجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي في ذلك المجال إلى جانب الارتقاء بنوعية التعليم.

رابعاً- الأولويات في المستقبل

48- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للمناقشة في إطار البند 3 من جدول الأعمال المتعلق بالأولويات في المستقبل، ووجه انتباه المشاركين إلى الولاية المسندة إلى الفريق العامل فيما يتعلق بتقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته.

49- وأشار ممثل للأمانة إلى المسائل المواضيعية التي اقترح الفريق العامل مناقشتها في الاجتماعات المقبلة، ومنها قياس الفساد وأثر جهود مكافحة الفساد باستخدام مؤشرات مستندة إلى أسس علمية، ومخاطر الفساد، والتدابير والنظم الرامية إلى تيسير الإبلاغ من جانب الموظفين العموميين (الفقرة 4 من المادة 8) والبيانات المقدمة من عامة الناس (الفقرة 2 من المادة 13). وأشار أيضاً إلى المسائل المواضيعية المحددة في قرارات المؤتمر 12/8 و13/8 و14/8.

50- وقدم ممثل آخر للأمانة معلومات عن الأنشطة الأخيرة التي قام بها الفريق العامل بهدف تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛ وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛ وجمع الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛ والتعاون بين الجهات صاحبة المصلحة وقطاعات المجتمع على منع الفساد.

51- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أبرز متكلمان دور البرلمان وسائر الهيئات التشريعية الوطنية في منع الفساد كموضوع يستحق مزيداً من الاهتمام. وأشار أحد المتكلمين أيضاً إلى القرار 14/8 الذي طلب فيه المؤتمر إلى الفريق العامل إدراج هذا الموضوع في اجتماعه الثاني عشر ودعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في حلقة نقاش مواضيعية حول هذا الموضوع.

52- وأشارت متكلمان إلى القرار 12/8 واقترحتا أن تدرج مسألة تنفيذه ضمن مواضيع المناقشة لدى الفريق العامل.

- 53- واقتراح أحد المتكلمين أن تدرج ضمن مواضيع المناقشة لدى الفريق العامل مسألة الدروس المستفادة من جهود منع الفساد أثناء حالات الطوارئ.
- 54- واقتراح أحد المتكلمين أن تدرج ضمن مواضيع المناقشة لدى الفريق العامل مسألة منع الرشوة الداخلية والأجنبية، مع التركيز على منع التماس الرشوة.
- 55- واقتراح أحد المتكلمين أن تدرج ضمن مواضيع المناقشة لدى الفريق العامل مسألة تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية، مع التركيز على خبرة الدول الأطراف في العمل مع القطاع الخاص على منع الرشوة. وشدد على أهمية إشراك ممثلي القطاع الخاص في تلك المناقشة من أجل الاطلاع على خبراتهم في الامتثال للأحكام ذات الصلة من تشريعات مكافحة الفساد في بلدانهم.
- 56- واقتراح أحد المتكلمين أن تدرج ضمن مواضيع المناقشة لدى الفريق العامل مسألة تقييم فعالية تشريعات وسياسات مكافحة الفساد، بما يشمل إشراك المجتمع في هذا الشأن (المادتان 5 و13).
- 57- واقتراح أحد المتكلمين أن تدرج ضمن مواضيع المناقشة لدى الفريق العامل مسألة قياس الفساد وتنظيم العمل على تقدير مخاطره.
- 58- واقتراح إحدى المتكلمات أن تدرج ضمن مواضيع المناقشة لدى الفريق العامل مسألة دور التعليم في مكافحة الفساد.
- 59- ورحب الفريق العامل بما تبذله الأمانة من جهود لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية في خضم جائحة "كوفيد-19"، وخصوصاً فيما يتعلق بأنشطة الوقاية، وطلب إلى مكتب المخدرات والجريمة أن يواصل تقديم المساعدة التقنية، عند طلبها، وأن يركز في الوقت نفسه على سلامة المستفيدين، وذلك بالتنسيق مع الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف التي توفر المساعدة التقنية.
- 60- ونوه الفريق العامل بما أحرزته الدول الأطراف من تقدّم في مجال تعزيز قدرات أجهزة مكافحة الفساد، وشدد على ضرورة استمرار تلك الجهود ومساعدة الدول الأطراف على التغلب على الصعوبات ذات الصلة.
- 61- وشجع الفريق العامل الدول الأطراف على أن تعطي الأولوية لمسألة تدعيم قدرات أجهزة مكافحة الفساد وأن تدعم كل منها الأخرى في العمل على وضع وتنفيذ مبادرات من هذا القبيل بسبل مختلفة، مثل تبادل الممارسات الجيدة والتجارب المكتسبة في هذا الشأن، وبخاصة في ضوء ما يبلغ عنه من تحديات واحتياجات مطلوبة من المساعدة التقنية.
- 62- وطلب الفريق العامل إلى المكتب أن يواصل جهوده لجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة التي تتبعها الدول فيما يتعلق بتنفيذ المادة 6 من الاتفاقية، وأن يقوم، رهنا بتوافر موارد خارجة عن الميزانية، بمواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف من أجل تعزيز فعالية أجهزتها المعنية بمكافحة الفساد. وأوصى الفريق العامل المؤتمر باعتماد خطة عمل متعددة السنوات للفريق، مع التسليم بإمكانية القيام لاحقاً بإضافة مواضيع أخرى للمناقشة إلى جدول أعمال الفريق أو تعديل المواضيع المقترحة.
- 63- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف بأن تُطلع الأمانة على معلومات إضافية عن أنشطتها ومبادراتها وشراكاتها المستخدمة في تنفيذ القرار 8/8 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد".
- 64- وشدد الفريق العامل على ضرورة توافر تمويل كاف يمكن التنبؤ به لكي يتمكن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بمنع الفساد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

65- وشدد الفريق العامل على ضرورة أن تؤكد الدول الأطراف ودوائر المانحين على السواء من جديد التزامهما بمنع الفساد بمختلف السبل، بما في ذلك تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية إلى المكتب تكون متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة.

خامساً - اعتماد التقرير

66- اعتمد الفريق العامل تقريره عن أعمال اجتماعه الحادي عشر في 16 أيلول/سبتمبر 2020 باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.